الأمم المتحدة

E/ECA/COE/42/7*

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
21 December 2023

Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

الاجتماع الثاني والأربعون

شلالات فيكتوريا، زيمبابوي (حضوريا وعبر الإنترنت)، ٢٨ شباط/فبراير–١ آذار/مارس ٢٠٢٤

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت**

قضايا نظامية

تقرير الأمين التنفيذي عن أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الفترة من نيسان/أبريل ٢٠٢٣ إلى شباط/فبراير ٢٠٢٤

أولا – مقدمة

١- يستند برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (اللجنة فيما يلي) لعام ٢٠٢٣ إلى فهم مشترك للمسارات المفضية إلى التحول وإلى قاعدةٍ من الأدلة أدت إلى ظهور مدرسة متماسكة من الفكر والممارسة، جعلت اللجنةَ تتبوأ مكانتها باعتبارها رائد الفكر في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية الأفريقية. وخلال الفترة قيد الاستعراض، ركزت اللجنةُ على التدخلات التي ترتكز على منتجاتها المعرفية، وتوفير الدعم في مجال بناء القدرات والمساعدة التقنية والخدمات الاستشارية لأعضائها. وتستنير هذه التدخلات بالمعرفة النظرية الواضحة والأدلة التجريبية بهدف تسريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا.

٢- واسترشد برنامج عمل اللجنة بالإطار البرنامجي المتوسط الأجل للجنة للفترة ٢٠٢٢–٢٠٢٥، الذي قامت فيه بتبسيط مجالات تركيزها الاستراتيجية في المسارات الثلاثة التالية من أجل تدخُّل مُفضٍ إلى التحول ومؤثِّر: 'أ' تعزيز سياسات الاقتصاد الكلي والتمويل المستدام في إطار التفاعل مع قضايا الحوكمة؛ و'ب' تعزيز تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في سبيل تعزيز التصنيع المستدام، والتنويع الاقتصادي، وإيجاد فرص العمل، والحد من الفقر، والتمكين الاقتصادي؛ و'ج' القدرة على التكيف مع المناخ

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٤.

** E/ECA/COE/42/1.

A-23-01669

والاقتصاد الأزرق. وبالإضافة إلى ذلك، أدمجت اللجنة قضايا جامعةً مثل البيانات والإحصاءات والتكنولوجيا والابتكار في المسارات الثلاثة جميعها. وعلى وجه التحديد، شجعت اللجنة التحول الرقمي، ودعمت تحديث النظم الإحصائية واستخدام الأدوات الإحصائية الابتكارية، وعززت قدرة الحكومات فيما يتعلق بإدارة القطاع العام والتخطيط الإنمائي وإدارة المخاطر.

٣- وترد في الفرع التالي إنجازات اللجنة الرئيسية خلال الفترة المشمولة بالتقرير في دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: ''أفريقيا التي نصبو إليها''. ويقدم التقرير المتعلق بمتابعة القرارات المتخذة خلال الدورة الخامسة والخمسين للجنة (E/ECA/COE/42/8) مزيدا من المعلومات عن الإجراءات التي اتخذتها اللجنة للتصدي للتحديات واحتياجات أعضائها خلال الفترة قيد الاستعراض.

ثانيا – النتائج الرئيسية التي تحققت

ألف –تعزيز القدرة على التكيف مع المناخ، والتشجيع على انتقال طاقوي عادل، وتسخير إمكانات الاقتصاد الأزرق

٤- إن أثر تغير المناخ يهدد مكاسبَ أفريقيا الإنمائية وتحقيقَ الخطتين. وتضم القارة ١٧ بلدا من بين أكثر ٢٠ بلدا عُرضة لخطر تغير المناخ، رغم مساهمتها المحدودة في ظاهرة الاحتباس الحراري. وتنفق البلدان الأفريقية ما بين ٢ و٩ في المائة من ميزانياتها على إدارة ظواهر الطقس المتطرفة، وهو ما يشكل عبئا ثقيلا على المالية العامة ويقلل من الأموال المتاحة للتنمية. ولاغتنام إمكانات تعبئة التمويل الخاص والعام في أسواق الكربون، عملت المفوضية على زيادة الوعي في هذا الصدد من خلال رعاية منتدى الأعمال الأفريقي السادس، الذي عقد على هامش الدورة العادية السادسة والثلاثين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، في شباط/فبراير ٢٠٢٣. وكان المنتدى، الذي عقد تحت شعار ''جعل أسواق الكربون تعمل لصالح أفريقيا''، بمثابة منصة لتعزيز الحوار الجاري بين القطاعين الخاص والعام الأفريقيين بشأن قيمة أسواق الكربون العالية السلامة والأدوات اللازمة لتشغيلها في أفريقيا.

٥- ودعمت اللجنةُ تنظيم النسخة الافتتاحية من قمة المناخ الأفريقية التي استضافتها حكومة كينيا في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣. وقبل مؤتمر القمة مباشرة، عقدت اللجنة المؤتمر الحادي عشر المعني بتغير المناخ والتنمية في أفريقيا بالشراكة مع حكومة كينيا، وهو الذي كان بمثابة الجزء التقني من مؤتمر القمة. وجمع المؤتمر مختلف مجموعات أصحاب المصلحة الأفارقة لمناقشة التحديات الرئيسية التي تواجه القارة في مجالي تغير المناخ والتنمية، وتحديد الفرص والحلول المناسبة لها. وكانت المساهمات القائمة على الأدلة والتحليل التي انبثقت عن المؤتمر بمثابة مدخلات في اجتماعات للتفاوض بشأن المواقف الأفريقية المشتركة تحضيرا للدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

٦- وعقدت اللجنة فعاليات جانبية على هامش الفعاليات الرئيسية لاستكشاف مقترحات قابلة للتنفيذ لمعالجة تقاطع الديون والمناخ والتنمية معالجة فعالة. وركزت الفعاليات الجانبية على الإجراءات التي يمكن أن تتخذها البلدان الأفريقية بالتعاون مع الشركاء الإنمائيين، بما في ذلك مصارف التنمية المتعددة الأطراف، لزيادة التمويل المتاح لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وشملت المناقشات في تلك الفعاليات الجانبية زيادة تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ، بما في ذلك المنح، من خلال نوافذ الإقراض الميسّرة؛ وتوسيع نطاق اعتماد بنود الديون القادرة على التكيف مع المناخ؛ وتقديم ضمانات لدعم مبادرات مثل مبادلة الديون بإجراءات التكيف مع تغير المناخ وإصدار السندات الخضراء والزرقاء.

٧- وفي الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المعقودة في دبي، الإمارات العربية المتحدة، دعمت اللجنة الفريق الأفريقي للمفاوضين بشأن المناخ، ونظمت فعاليات جانبية، ودعت إلى تشغيل صندوق الخسائر والأضرار الذي تم الاتفاق عليه في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف.

٨- ويتطلب الانتقال الطاقوي العادل، القائم على موارد أفريقيا من الموارد المتجددة وغير المتجددة، فهما للخيارات وصياغة استراتيجيات الاستثمار المثلى على الصعيد القطري. وتحقيقا لهذه الغاية، نظمت اللجنة في نيسان/أبريل ٢٠٢٣ النسخة الرابعة من منصة نمذجة الطاقة من أجل أفريقيا بهدف تحسين الاستثمار في الانتقال الطاقوي في القارة لتلبية طلبها المتزايد على التنمية المنخفضة الكربون والشاملة للجميع والمقاومة لتغير المناخ.

٩- وعقدت اللجنة مع حكومة النيجر، وبالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي وكيانات منظومة الأمم المتحدة، الدورة التاسعة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة في نيامي في الفترة من ٢٨ شباط/فبراير إلى ٢ آذار/مارس ٢٠٢٣، تحت شعار ''تسريع الانتعاش الشامل للجميع والأخضر من الأزمات المتعددة والتنفيذ المتكامل والكامل لخطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها''. وأفرز المنتدى مجموعة من الرسائل الرئيسية وإعلان نيامي الذي كان بمثابة مساهمة جماعية من أفريقيا في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي عقد في تموز/يوليه، ومؤتمر قمة أهداف التنمية المستدامة، الذي عقد في أيلول/سبتمبر.

١٠- ودعمت اللجنة أعضاءها في تسخير إمكانات الاقتصاد الأزرق وقطاع السياحة للدفع بالنمو الاقتصادي والتنمية الشاملة للجميع. ودعمت اللجنة، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وشركاء آخرين، جزر القمر في تنظيم مؤتمر وزاري عن الاقتصاد الأزرق، عقد في حزيران/يونيه ٢٠٢٣ في موروني، وركز على ترجمة مبادرة الجدار الأزرق العظيم إلى مشاريع ملموسة. وفي الوثيقة الختامية للمؤتمر بعنوان إعلان موروني للعمل المناخي والمحيطات في أفريقيا، أعلن قادة الدول الجزرية والساحلية الأفريقية التزامهم بتطوير سلاسل القيمة الإقليمية للاقتصاد الأزرق.

١١- ودعمت اللجنة سيشيل في إجراء تحليل لحالة الاقتصاد الأزرق والاقتصاد الدائري، مع التركيز على المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة. وقدمت أيضا المساعدة التقنية لإثيوبيا وبوروندي في وضع أطر واستراتيجيات للسياسات العامة لقطاع السياحة.

باء- تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي من خلال تحسين التمويل العام والخاص والحوكمة الاقتصادية الرشيدة

١٢- أدت الصدمات الاقتصادية الناجمة عن الأزمات الأخيرة مثل جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) والحرب في أوكرانيا والكوارث المرتبطة بتغير المناخ إلى تضخم الديون الخارجية للبلدان الأفريقية. واستجابة لذلك، عززت اللجنة قدرة أعضائها على إدارة ديونهم الخارجية، بما في ذلك من خلال الرصد والإبلاغ الموثوق به، بغية تعزيز القدرة على تحمل الديون. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت اللجنة الدعم من خلال حلقات عمل تقنية بشأن الديون نوقشت خلالها المسائل المتعلقة بتخفيف عبء الديون، وإعادة هيكلتها، والإدارة القوية للديون.

١٣- ونشرت اللجنة الطبعة الثانية من تقرير الحوكمة الاقتصادية، الذي تضمن منهجية لقياس الإنفاق الضريبي في البلدان الأفريقية، وتحليلا للنفقات الضريبية في ١٠ بلدان أفريقية، وتوصيات قائمة على الأدلة في مجال السياسة العامة من أجل حوكمة ضريبية فعالة. وعلاوة على ذلك، أعدت اللجنة ورقة تقنية لتيسير مناقشة موقف أفريقي مشترك بشأن التعاون الضريبي الدولي في سياق الأمم المتحدة، بغية تعزيز تعبئة الموارد المحلية في أفريقيا.

١٤- ودعمت اللجنة حكومة إثيوبيا لتعزيز قدرتها على إدارة سياسة ضريبة الأملاك وتنفيذها بفعالية من خلال جلسة للتعلم من الأقران مع حكومة ناميبيا، عقدت في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣. ونتيجة لهذا الدعم، وضعت حكومة إثيوبيا الصيغة النهائية لمشروع إعلان بشأن الضريبة على الممتلكات، حذفت منه الإشارات إلى تكاليف المقارنة وتكاليف الاستبدال، وأدرجت فيه إشارات إلى مشاركة مؤسسات مرافق الكهرباء والمياه في إنفاذ الضرائب العقارية، وإلى الحاجة إلى إنشاء مكاتب صكوك على مستوى المدن والمستوى الإقليمي مع إمكانية الحصول على الدعم الكافي في مجال تكنولوجيا المعلومات.

١٥- وفي إطار الجهود التي تبذلها اللجنة لتعزيز النمذجة الاقتصادية لصياغة السياسات والتنبؤ بها على أساس الأدلة، قدمت الدعم لوضع نموذج للاقتصاد الكلي لموريشيوس، يضع تقديرات تجريبية يمكن أن تسترشد بها استراتيجية البلد الجديدة في مجال الاستثمار. وعززت اللجنة أيضا قدرة الخبراء من خمسة بلدان (بنن وبوركينا فاسو وتوغو والسنغال والنيجر) على

الميزنة بمراعاة العائد الديمغرافي، من خلال وضع نهج وأدوات لتعزيز اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة فيما يتعلق بمخصصات الميزانية والاستثمار.

١٦- وواصلت اللجنة تنسيق أعمال الفريق العامل الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالهيكل المالي العالمي. ويعمل الفريق العامل بمثابة منتدى لوضع مقترحات لإصلاح الهيكل المالي العالمي وتعزيز الصوت الأفريقي على المسرح العالمي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظمت اللجنة خمسة اجتماعات للفريق العامل، ناقش خلالها المشاركون الحل الذي قدمه مصرف التنمية الأفريقي لإعادة توجيه حقوق السحب الخاصة؛ ومقترحات لإصلاح هيكل الديون العالمية، ونظام حقوق السحب الخاصة، والنموذج التشغيلي وأدوات صندوق النقد الدولي للإقراض؛ وخارطة طريق لتطور البنك الدولي. وقد حظيت المقترحات التي قدمها الفريق العامل بالاهتمام وكان لها تأثير على المناقشات التي جرت في مختلف المحافل العالمية.

١٧- ودعمت اللجنة أعضاءها في تحسين سيولة الأسواق المالية، وإدارة المخاطر السيادية، والتمويل الابتكاري من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، بغية اجتذاب استثمارات القطاع الخاص ومشاركته في بناء البنى التحتية المستدامة من خلال التمويل الابتكاري وتطوير أسواق رأس المال. وفي الكاميرون وكوت ديفوار، أنجزت اللجنة دراسات عن الأسواق تتعلق بفرص تطوير سندات شاملة في قطاعي التجارة وتجهيز الحرف اليدوية عبر الحدود. وفي غينيا وموريتانيا، دعمت اللجنة إنجاز دراسات الجدوى المتعلقة بالتصنيفات الائتمانية السيادية. وعززت اللجنة قدرة ستة بلدان (أوغندا وزامبيا والكاميرون وكوت ديفوار وكينيا وملاوي) على الاستفادة من الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل التمويل الابتكاري وتطوير البنى التحتية.

جيم- تعزيز التخطيط الإنمائي ورصده والإبلاغ عنه بصورة فعالة من أجل تنمية مستدامة

١٨- بالنظر إلى متطلبات الإبلاغ المتعددة، من بين عوامل أخرى، تواجه البلدان الأفريقية تحديات في تنفيذ الخطط الإنمائية الوطنية التي تعتبر ذات أهمية حاسمة في التنمية الوطنية الطويلة الأجل. وأدى تدريب كيانات التخطيط الإنمائي على استخدام أداة التخطيط والإبلاغ المتكاملة إلى زيادة الوعي بنهج مواءمة الخطط الإنمائية الوطنية مع أهداف خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، ورصد التقدم المحرز في تحقيق الخطتين. وبعد التدريب الذي أُجري في أيار/مايو ٢٠٢٣ في أوغندا، وصلت درجات مواءمة الخطة الإنمائية الوطنية للبلاد مع خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ إلى ٨٣ في المائة و٧٧,٦ في المائة على التوالي. ويُعدُّ هذا تحسنا كبيرا مقارنة بدرجات المواءمة في عام ٢٠١٨، والتي كانت ٦٤ في المائة و٤٢ في المائة على التوالي. وقدمت اللجنة أيضا الدعم التقني لأربعة بلدان (غامبيا وكابو

فيردي والنيجر ونيجيريا) في صياغة خططها الإنمائية الوطنية وفي إدماج أولويات رؤية عام ٢٠٥٠ في تلك الخطط. وفي عام ٢٠٢٣، دعمت اللجنة أيضا سبعة من أعضائها في إجراء استعراضات وطنية طوعية. وتقديرا لعمل اللجنة على أداة التخطيط والإبلاغ المتكاملة، أُختيرت لتكون من الفائزين بجوائز المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ لعام ٢٠٢٣، التي أُعلنت خلال منتدى الاستثمار العالمي الثامن الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣ في أبوظبي.

١٩- ولمواءمة أهداف العقد ٢٠٢٢-٢٠٣١ في برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا مع الأهداف المحددة في الخطط الإنمائية الوطنية للدول الأعضاء، أَدرجت اللجنةُ في أداة التخطيط والإبلاغ المتكاملة نموذجا لدعم أقل البلدان نموا في أفريقيا في عملية الرصد والإبلاغ. وفي أيار/مايو ٢٠٢٣، عقدت اللجنة، بالتعاون مع مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وحكومة بوتسوانا، اجتماعا إقليميا أفريقيا رفيع المستوى لاستعراض برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤. وستُثري نتائج ذلك الاجتماع الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية.

٢٠- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط ٢٩ نشاطا تدريبيا بشأن مواضيع مختلفة تتعلق بإدارة القطاع العام، استفاد منها ٢ ٧٨٠ مسؤولا من ٥٢ بلدا أفريقيا. وركزت هذه الأنشطة التدريبية على الإدارة الاقتصادية والتخطيط الإنمائي، بما في ذلك تحليل التجارة والتفاوض؛ وإدارة سلاسل توريد المعادن؛ والتحول الرقمي للتعليم والتدريب التقني والمهني؛ والسياسة المالية والميزنة؛ وإدارة المخاطر والتخطيط الإنمائي؛ وتغير المناخ والاستعداد لأسواق الكربون؛ والتفاوض على اتفاقيات التجارة الإقليمية في أوقات الأزمات؛ وإدارة السياسات الاقتصادية المراعية للمنظور الجنساني. وقدمت اللجنة أيضا ثلاث دورات تدريبية بشأن تعميم إدارة المخاطر في تخطيط السياسات ووضعها.

دال – دعم تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وحرية تنقل الأشخاص

٢١- بالنظر إلى دور التجارة بوصفها أداة قوية ومنخفضة التكلفة لدعم المرونة الاقتصادية في سياق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، واصلت اللجنة دعوتها وتدريبها ومساعدتها التقنية فيما يتعلق بالاتفاق بصفة خاصة وبالتكامل الإقليمي بوجه عام. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دعمت اللجنة ستة من أعضائها (إسواتيني، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب السودان، وغينيا – بيساو، وموزامبيق، وناميبيا) في صياغة استراتيجيات وطنية لتنفيذ الاتفاق، ليصل مجموع هذه الاستراتيجيات التي قامت فيها اللجنة بهذا الدور ٣٠ استراتيجية. وبالفعل، قدمت اللجنة الدعم لـ٤٣ بلدا من أصل ٤٧ بلدا صدَّق على صكوك

انضمامه إلى الاتفاق، بما في ذلك آخر بلدين (بوتسوانا وجزر القمر)، صدّقا على الاتفاق في عام ٢٠٢٣. وتوفر الاستراتيجيات الوطنية خارطة طريق للبلدان في التنفيذ الشامل للسياسات التجارية بهدف تنويع اقتصاداتها، وإيجاد فرص العمل، وتوليد العملة الأجنبية، وبالتالي تعظيم الفوائد المكتسبة من الاتفاقية.

٢٢- وفي وسط أفريقيا، عقدت اللجنة سلسلة من المشاورات، بما في ذلك حلقة دراسية شبكية عن المرأة والمساواة بين الجنسين في تنفيذ الاتفاق، أجريت بالشراكة مع لجنة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛ وحلقة عمل للتوعية بتنفيذ الاتفاق في غينيا الاستوائية؛ وحلقات عمل عن الإحصاءات والنمذجة في تحليل الاتفاق في أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسان تومي وبرينسيبي، بغية دعم وضع قاعدة بيانات لمشروع تحليل التجارة العالمية لهذه البلدان الثلاثة. وفي شرق أفريقيا، دعمت اللجنة الجهود الرامية إلى بناء قدرات أصحاب المصلحة المشاركين في تنفيذ الاتفاق. ومن الأمثلة على ذلك جزر القمر، حيث نظمت اللجنة فعالية للتوعية بالاتفاق بين المسؤولين الحكوميين وأعضاء البرلمان والشركاء الإنمائيين.

٢٣- وفي شمال أفريقيا، عرضت اللجنة تقديم المساعدة التقنية لليبيا في تصميم وتطوير استراتيجيتها الوطنية لتنفيذ الاتفاق، لا سيما في وضع قائمة بعروض التعريفات وجدول زمني لالتزامات الخدمات. وفي الجنوب الأفريقي، يسّرت اللجنة عقد اجتماع استشاري وحلقات عمل لفائدة أصحاب المصلحة الوطنيين لزيادة الوعي في إسواتيني وموزامبيق. وفي غرب أفريقيا، قدمت اللجنة الدعم لصياغة استراتيجية التنفيذ الوطنية لغينيا – بيساو والتصديق عليها. وقدمت المساعدة التقنية لبنن، الأمر الذي أفضى إلى بدء مشاورات وطنية بشأن الاتفاق. وفي بوركينا فاسو، دعمت اللجنة المشاورات الوطنية لمنظمات المجتمع المدني بشأن مضمون استراتيجية التنفيذ الوطنية للبلد. وساعدت المشاورات على زيادة الوعي بالاتفاق وفوائده المحتملة على الدول الموقعة ودور مختلف أصحاب المصلحة في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية.

٢٤- وإذ تلاحظ اللجنة أن حرية تنقل الأشخاص جزء لا يتجزأ من تعزيز التكامل الإقليمي، عرضت المساعدة التقنية على أعضائها في تيسير إحراز تقدم نحو تحقيق هذا الهدف. فعلى سبيل المثال، ساعدت كوت ديفوار على وضع خطة عمل للاعتراف الرسمي بمهارات العمال المهاجرين تشمل ما يلي: إنشاء فريق عامل تقني معني بالهجرة يضم جميع أصحاب المصلحة؛ وتنظيم حلقة عمل لبناء مهارات أصحاب المصلحة المشاركين في توظيف الأجانب والمهاجرين؛ واقتراح آلية جديدة لتيسير الاعتراف بمهارات المهاجرين ومؤهلاتهم. وفي حزيران/يونيه ٢٠٢٣، عقدت اللجنة حلقة عمل لتعزيز تبادل الخبرات المتعلقة بإحصاءات الهجرة والاعتراف بمهارات المهاجرين، حضرها أصحاب المصلحة من جنوب أفريقيا وزيمبابوي والسنغال ومالي والمغرب وكوت ديفوار.

٢٥- ولتعزيز قدرة الدول الأعضاء على وضع وتنفيذ ورصد السياسات والبرامج المتعلقة بسلاسل القيمة الإقليمية والقضايا المتصلة بالمرحلة الثانية من المفاوضات في إطار الاتفاق (أي الاستثمار والمنافسة والملكية الفكرية والتجارة الإلكترونية)، نفذت اللجنة مشروعا ركز على تقييم مدى استعداد البلدان الأفريقية للمشاركة في التجارة الرقمية. ونتيجة لذلك، تم تجميع مجموعة بيانات عن القيود المفروضة على التجارة الرقمية الإقليمية، وتم حساب مؤشر لتكامل التجارة الرقمية الإقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، تم تجميع ١٣ مجموعة من البيانات الوطنية عن القيود المفروضة على تجارة الخدمات الرقمية وحساب مؤشر لمدى تقييد تجارة الخدمات الرقمية لدى كل من البلدان المعنية.

هاء – تعزيزُ التصنيع، والتنويعُ الاقتصادي، وتطويرُ البنية التحتية القادرة على الصمود، واستحداثُ فرص العمل

٢٦- دعمت اللجنة أعضاءها في العمل على تحقيق التنويع والتحول الاقتصاديين. فعلى سبيل المثال، ساهمت اللجنة في مبادرة البطاريات والمركبات الكهربائية التي تضطلع بها جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا عن طريق تنسيق توقيع اتفاق إطاري بين البلدين ومصرف التصدير والاستيراد الأفريقي واللجنة بشأن إنشاء منطقة اقتصادية خاصة مشتركة بين البلدين. كما شرعت اللجنة في إجراء دراسة جدوى أولية للمنطقة الاقتصادية الخاصة المشتركة.

٢٧- ودعمت اللجنة زمبابوي وملاوي وناميبيا في صياغة سياساتها الصناعية الوطنية وفي ضمان مواءمة تلك السياسات مع بعضها ومع استراتيجيات التصنيع دون الإقليمية، مثل سياسة التصنيع في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (٢٠١٥-٢٠٣٠) واستراتيجية التصنيع وخارطة الطريق للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (٢٠١٥-٢٠٦٣). كما دعمت اللجنة زمبابوي في وضع عتبات للمحتوى المحلي في القطاعات الفرعية للمستحضرات الصيدلانية والأسمدة والتعبئة والتغليف، بغية تعزيز قدرة أصحاب المصلحة الوطنيين، لا سيما في القطاع الخاص، على الاستفادة من الإمكانات الاقتصادية المتأصلة في مختلف القطاعات، وبالتالي تعزيز الاستثمار المحلي والإثراء وإضافة القيمة وتطوير سلاسل القيمة.

٢٨- وللاستفادة من العائد الديمغرافي الذي أتاحه نمو عدد سكان القارة من الشباب والسكان في سن العمل، يجب على أفريقيا استحداث فرص عمل تُمكِّنها من تحقيق تطلعاتها الإنمائية. وتحقيقا لهذه الغاية، عززت اللجنة قدرة أعضائها على التعجيل بالتنويع الاقتصادي المستدام من خلال نمو القطاع الخاص عن طريق الاستفادة من التكنولوجيا والابتكار لدعم تطوير المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة. فعلى سبيل المثال، نظمت اللجنة، بالشراكة مع المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، سلسلة من حلقات العمل في المغرب ركزت على الحصول على التمويل، وتطوير المنتجات، واستراتيجيات تنمية الأسواق، ورقمنة أنشطة التصدير لبناء قدرات ٢٠٠ مؤسسة صغرى وصغيرة ومتوسطة تقودها نساء.

٢٩- وواصلت اللجنة تشجيع المبادرات القارية المتعلقة بتطوير البنى التحتية. وفي إطار مشروع خطة العمل الأفريقية للعقد الثاني للعمل من أجل السلامة على الطرق (٢٠٢١-٢٠٣٠)، دعمت اللجنة إعداد استراتيجية السلامة الطرقية في إسواتيني، التي أطلقها رئيس وزراء إسواتيني في حزيران/يونيه ٢٠٢٣. كما قدمت الدعم التقني لغامبيا في وضع خطة عملها الوطنية للسلامة الطرقية. ودعما لتنفيذ السوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي، نظمت اللجنة، بالتعاون مع اللجنة الأفريقية للطيران المدني، حملات ترويجية في إثيوبيا ونيجيريا في أيار/مايو ٢٠٢٣ لزيادة الوعي بقرار ياموسوكرو والسوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي، وشرعت في إجراء تقييمات لقياس الثغرات فيما يتعلق بتنفيذ تلك المبادرات. وفي الشهر نفسه، أدخلت اللجنة استخدام الصور الساتلية والذكاء الاصطناعي في رصد ممرات النقل خلال اجتماع وزاري للبلدان التي تستخدم ممر النقل بين ميناء لامو وجنوب السودان وإثيوبيا (إثيوبيا وجنوب السودان وكينيا).

٣٠- ولتعزيز المؤسسات التنظيمية للدول الأعضاء وقدرتها على اجتذاب استثمارات القطاع الخاص إلى سلسلة قيمة الكهرباء، أكملت اللجنة استعراضا تنظيميا لقطاع الكهرباء في ١٦ بلدا أفريقيا. كما أجرت تدريبا على استخدام أداة تنظيمية بشأن الانفتاح والجاذبية والاستعداد في ٢٠ بلدا أفريقيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

واو - الاستفادة من البيانات والتقنيات الجديدة لتحديث النظم الإحصائية

٣١- دعمت اللجنة أعضاءها في وضع مبادئ توجيهية وبروتوكولات للترميز الجغرافي واستخدام التقنيات المكانية لتحليل بيانات التعداد وتفسيرها تفسيرا سليما. وصاغت اللجنة تقريرا عن مجموعات البيانات الجغرافية المكانية المتصلة بأهداف التنمية المستدامة، قيّمت فيه الجهود المبذولة على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي لإتاحة مجموعات البيانات الجغرافية المكانية الأساسية التي يمكن استخدامها في رصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف والإبلاغ عنه.

٣٢- ولتعزيز قدرة الدول الأعضاء على إحداث تحول في النظم الإحصائية وتحديثها، توفر اللجنة التدريب على وضع إجراءات واستراتيجيات استخراج البيانات من أجل تحديث النظم الإحصائية. ودعمت اللجنة الكاميرون في استخدام محاسبة رأس المال الطبيعي كجزء من المساعدة التقنية المقدمة إلى البلد في صياغة خطة وطنية لتطوير المحاسبة الاقتصادية والبيئية.

٣٣- ودعمت اللجنة أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وغانا وناميبيا في استخدام نهج جديد لتقدير المستويات الحالية للفقر والهشاشة في غياب بيانات حديثة عن استهلاك الأسر المعيشية ودخلها. ويمكّن هذا النهج واضعي السياسات من اتخاذ القرارات حتى في غياب البيانات الحديثة، عن طريق توليد تقديرات مُحيَّنة بشأن الفقر والهشاشة باستخدام الدراسات الاستقصائية الحالية للأسر المعيشية.

٣٤- ودعمت اللجنة عدة مبادرات نفذها أعضاؤها لتسخير التكنولوجيات الجديدة والابتكار. فعلى سبيل المثال، ساعدت اللجنة غامبيا في وضع مشروع استراتيجية وطنية للتحول الرقمي تهدف إلى سد الثغرات الحالية في الاقتصاد الرقمي للبلد وتسريع النمو الاقتصادي من خلال نشر الخدمات الرقمية واستخدامها. وفي عام ٢٠٢٣، نظمت اللجنة أيضا تجمعا للبرمجة الحاسوبية تناول موضوع التكيف مع المناخ ومخيَّمين للبرمجة للفتيات أُقيما في موزامبيق والنيجر.

زاي – إحداث التحول الرقمي وتعميم المنظور الجنساني في السياسات القطاعية

٣٥- قدمت اللجنة المساعدة التقنية لتونس وليسوتو بغية معالجة الفجوة الرقمية المتصلة بنوع الجنس وإعادة تصور منظور جنساني إيجابي في سياق التحول الاقتصادي والرقمي. وبالإضافة إلى ذلك، قامت اللجنة، بالتعاون مع المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، بتصميم وتنفيذ برنامج دعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تقودها النساء في المغرب بهدف تعزيز عمل المرأة الإنتاجي من خلال ريادة الأعمال التي تركز على توفير الخدمات الرقمية والموجهة للتصدير.

٣٦- وقدمت اللجنة خدمات استشارية تقنية في زمبابوي وليسوتو وموزامبيق بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الخطط والسياسات والبرامج الوطنية، بغية إدماج القضايا الجنسانية في التخطيط الاستراتيجي. وفي ليسوتو، قدمت اللجنة المساعدة لوزارة الشؤون الجنسانية في مجال مراجعة الحسابات الجنسانية والميزنة المراعية للمنظور الجنساني. وفي زمبابوي وموزامبيق، ساعدت اللجنة في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات في هذين البلدين. وعززت اللجنة أيضا قدرة أربعة من أعضائها (جنوب أفريقيا وزمبابوي وليسوتو وموزامبيق) على استخدام الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية في تصميم ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق غايات مختارة في إطار الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة وفي الوفاء بالالتزامات الأخرى المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.

حاء – تسريع التنفيذ المتكامل لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ من خلال الاتساق والتعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة

٣٧- اشتركت اللجنة مع مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا في تنظيم سلسلة الحوار الأفريقي السنوية من أجل تعزيز المشاركة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. كما يسّرت اللجنة عقد حوارين استراتيجيين رفيعي المستوى بين نائب رئيس الاتحاد الأفريقي ونائب الأمين العام للأمم المتحدة، كان أولهما يومي ١ و٢ أيار/مايو في أديس أبابا وثانيهِما في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر عبر الإنترنت. وخلال الحوارين الاستراتيجيين، اتفق المشاركون على الإجراءات الحاسمة اللازمة لتعزيز المشاركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وعلى الأولويات الملموسة للتعجيل بتحقيق

الخطتين. كما أكد المشاركون على أهمية الخطة الأفريقية التي يقودها الاتحاد الأفريقي والحاجة إلى مواءمةٍ قوية وتنفيذ مشترك لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ في إطار خطة تنفيذ السنوات العشر الثانية (٢٠٢٤-٢٠٣٣) من خطة عام ٢٠٦٣. وبالإضافة إلى ذلك، افتُتحت سلسلة اجتماعات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المنعقدة بين النظراء بصفتها منصة استراتيجية جديدة للحوار لتيسير المشاركة والالتزام على مستوى رفيع. وأخيرا، تم التشديد على الحاجة إلى الإدماج الأفقي والرأسي لخطة عام ٢٠٦٣ في أُطُر التعاون التي أنشأها منسقو الأمم المتحدة المقيمون وأفرقتهم القطرية مع الحكومات الأفريقية، بغية ضمان التنفيذ المتكامل للخطتين على الصعيد القطري.

٣٨- كما دعمت اللجنة تنظيم المؤتمر السنوي السابع للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وهو اجتماع بين الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس الاتحاد الأفريقي، عُقد في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣ في نيويورك. وخلال الاجتماع، وقّع المسؤولان على إطار شراكة في مجال حقوق الإنسان بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، واتُّخذت قرارات بعيدة المدى لتعميق التعاون بشأن السلام والأمن، وإصلاح الهيكل المالي العالمي، والانتعاش الاقتصادي لأفريقيا، وعضوية الاتحاد الأفريقي في مجموعة الـ٢٠، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا.

٣٩- ودعمت اللجنة، بوصفها عضوا في فريق عامل تقني معني بخطة عام ٢٠٦٣، الاتحادَ الأفريقي في تقييم خطة تنفيذ السنوات العشر الأولى (٢٠١٤-٢٠٢٣) من خطة ٢٠٦٣، وفي صياغة خطة تنفيذ السنوات العشر الثانية، التي اعتُمدت في معتكَف وزاري للاتحاد الأفريقي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣. وعُقدت حلقة عمل للتصديق على خطة تنفيذ السنوات العشر الثانية في نيروبي في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر.

٤٠- وشاركت اللجنة، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وإدارة التواصل العالمي ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، في تنظيم سلسلة الحوارات الأفريقية السنوية، التي أتاحت منصة لدراسة ومناقشة القضايا الحاسمة المتعلقة بالسلام والأمن والتنمية في أفريقيا. والهدف من سلسلة الحوار الأفريقي هو تعزيز توافق أكبر في الآراء بشأن الحلول الابتكارية لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وخلال حوار عام ٢٠٢٣، ركزت اللجنة، من خلال شعبة التكامل الإقليمي والتجارة وشعبة التخطيط الاستراتيجي والرقابة والنتائج التابعتين لها، على الموضوع الفرعي ”تجارة الخدمات الرقمية: إمكانات كبيرة وضرورة ملحة لأطر تنظيمي“.

٤١- وأعدت اللجنة وثيقة استراتيجية بشأن تعزيز التعاون مع منسقي الأمم المتحدة المقيمين والأفرقة القطرية وتعزيز الاتساق المؤسسي في الدعم الذي تقدمه اللجنة على الصعيد القطري. وسعت اللجنة، عند صياغة الوثيقة، إلى تشجيع المزيد من التآزر والتعاون من خلال

تعميق التكامل الرأسي، تمشيا مع خطة إصلاح الأمم المتحدة، بغية تيسير تدخلات أكثر تأثيرا وتحسين الإبلاغ على الصعيد القطري.

٤٢- ونظمت اللجنة، بصفتها عضوا في الأمانة المشتركة لمنصة التعاون الإقليمي لأفريقيا (إلى جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة للتنسيق الإنمائي)، اجتماعَ المنصة السنوي الذي عقد في نيسان/أبريل ٢٠٢٣ في نيامي على هامش الدورة التاسعة للمنتدى الإقليمي الأفريقي المعني بالتنمية المستدامة، ومُعتكفَ المنصة السنوي الذي عقد في أيلول/سبتمبر في نيروبي. وفي كلا الاجتماعين، اطلع المشاركون على عمل المنصة واستعرضوا التقدم المحرز في العمل مع الاتحاد الأفريقي وحددوا المجالات ذات الأولوية، ومن بينها تفعيل أسواق الكربون وقضايا الحوكمة في أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، أعدت الأمانة المشتركة استراتيجية لتعبئة الموارد وإجراءات تشغيل موحدة للمنصة.

طاء – الأساليب العملية لتحسين تنفيذ برنامج العمل

٤٣- اجتماع المساءلة واستعراض أداء البرامج عبارةٌ عن آلية مساءلة يُطلب من خلالها من جميع شعب البرامج وشعب دعم البرامج التابعة للجنة الإبلاغَ عن التقدم المحرز والأداء مقارنة بالأنشطة المقررة على النحو المبين في خطط أعمالها السنوية. كما يتم عرض الأداء المالي لكل شعبة خلال الاجتماعات. وتُعقد الاجتماعات بانتظام، حيث عقدت اللجنة ثلاثة منها في عام ٢٠٢٣. وتشكل الاجتماعات منتدى لممثلي الشُّعَب لعرض أدائهم وتبادل الخبرات وتلقي التعليقات.

٤٤- ولتحسين التخطيط والرصد والإبلاغ والتقييم لتحقيق نتائج، وفّرت شعبة التخطيط الاستراتيجي والرقابة والنتائج التدريب لموظفي اللجنة في مجال الإدارة القائمة على النتائج، بهدف تعميق ثقافة التعلم والأداء والمساءلة في اللجنة.

٤٥- ووضعت اللجنة خطة لتحديد أصحاب المصلحة وإشراكهم من أجل تحسين جهود الشراكة وتعبئة الموارد التي تبذلها اللجنة. وستكون الخطة وثيقة حية لتوجيه الجهود على مستوى الشركات والبرامج لتعميق وتعزيز العلاقات الاستراتيجية مع أصحاب المصلحة والشركاء. ووُضع أيضا دليل عن إدارة الشراكات لدعم موظفي اللجنة في اتخاذ قرارات مستنيرة ومتسقة بشأن اختيار الشركاء وتصميم الشراكات والبرامج الممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية والشروع فيها والموافقة عليها وتنفيذها ورصدها والإبلاغ عنها.

٤٦- وأطلقت اللجنة حملة لإدارة المشتريات وسلاسل الإمداد استجابة لاستعراضات مراجعة الحسابات والرقابة، وذلك بهدف إنشاء نُظُم مرنةٍ وذات إدارة مُحكَمةٍ خاصةٍ بالمشتريات وسلاسل الإمداد تدعم العملاءَ بفعالية وكفاءة. وفيما يتعلق بإدارة الموارد البشرية، بلغ التكافؤ بين الجنسين في الفئة الفنية ٤٧,٠ في المائة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في

حين انخفض معدل الشغور الإجمالي بشكل طفيف، من ١١,٦ في المائة في عام ٢٠٢٢ إلى ١١ في المائة في عام ٢٠٢٣.

ثالثا – خاتمة

٤٧- لقد قامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتبسيط تدخلاتها الرئيسية وجعلتها في ثلاثة مسارات لتحقيق نتائج مفضية إلى التحول ومؤثّرة، إداركا منها لدورها وتوقعات أعضائها في وقت الاضطرابات الاقتصادية والسياسية العالمية. فقد أنتجت بحوثا متطورة وقدمت المشورة في مجال السياسات الموجهة نحو تعزيز القدرة على تحمل تغير المناخ وتشجيع الانتقال الطاقوي العادل؛ وتسخير الاقتصاد الأزرق؛ والتعجيل بتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛ وتعزيز التصنيع المستدام والتنويع الاقتصادي واستحداث فرص العمل؛ وسد الفجوة الرقمية بين الجنسين؛ وتحسين جودة البيانات وتحديث النظم الإحصائية للرصد الفعال وتوفير المعلومات الدقيقة.

٤٨- وفي عام ٢٠٢٤، ستقوم اللجنة بتعميق تدخلاتها في المسارات الثلاثة. وستواصل دعم أعضائها في إدارة الاقتصاد الكلي وتيسير تحديد واعتماد أدوات تمويل ابتكارية وأدوات للإدارة الاقتصادية لتعزيز تعبئة الموارد المحلية. كما ستعمل على التعجيل بتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وهو ما سيعزز التصنيع المستدام والتنويع الاقتصادي. وعلاوة على ذلك، سيتم توجيه دعم اللجنة نحو زيادة الاستثمار في العمل المناخي لتعزيز القدرة الوطنية على الصمود، وتعزيز الاقتصاد الدائري، وتسخير إمكانات الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الأزرق، والقضاء على الفقر. وستوسع اللجنة أيضا أداء دورها المتمثل في قيادة التحول الرقمي وتعزيز نظم البيانات والنظم الإحصائية في القارة، ودعم الإدماج الاجتماعي والنمو الشامل للجميع. كما ستمضي قدما في إشراك واضعي السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة في التدريب والتعلم من الأقران بشأن المواضيع ذات الصلة من خلال المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط.

٤٩- وستواصل اللجنة تعاونها الوثيق مع الاتحاد الأفريقي وستستفيد من شراكاتها الاستراتيجية القائمة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية (بما في ذلك الجماعات الاقتصادية الإقليمية)، والمصارف المركزية، والجامعات، ومراكز الفكر وغيرها من مؤسسات البحوث، والمجتمع المدني ومنظمات القطاع الخاص. كما ستقيم شراكات جديدة من أجل تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.

٥٠- وستواصل اللجنة إدماج المنظور الجنساني في أنشطتها التنفيذية ومنجزاتها ونتائجها، حسب الاقتضاء. وستكفل مراعاة المنظور الجنساني في برنامج عملها. وستعزز اللجنة أيضا، من خلال برامجها الفرعية، قدرة أعضائها من خلال توفير الدعم التقني المصمم حسب الحاجة، والخدمات الاستشارية والتدريب العملي، فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، وتمكين

النساء والفتيات، والإدماج والتنوع الاقتصادي، وريادة المرأة للأعمال، وتعميم المنظور الجنساني في السياسات والبرامج الوطنية. وستعزز اللجنة أيضا الاتساق والتناغم بين الأطر العالمية والإقليمية والوطنية المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. وتماشيا مع استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، ستواصل اللجنة تنفيذ التدابير الرامية إلى ضمان إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في تصميم البرامج وتنفيذها وتقييمها، وستقدم التدريب على توفير الترتيبات التيسيرية المعقولة للمشاركين في المؤتمرات وحلقات العمل، من بين تدابير أخرى.